ثانيا: أهم القيم القانونية الدستورية

نصت الفقرة الأولى من تصدير[1] دستور المملكة المغربية الحالي لسنة 2011 على: " إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة".

وقد فصلت مواد الدستور جميع الحقوق التي يكفلها القانون لكل مواطن.

وبالنتيجة، يتبين أن دستور المملكة المغربية يضمن كافة القيم القانونية، ويُعتبر ضمانة فعلية لها، باعتباره أسمى تعبير عن إرادة الأمة.

ونعتقد أنه مع التأكيد على أن تحقيق كل قيمة تتلازم فيه الحقوق والواجبات؛ فإن القيم المحددة في تصدير الدستور والمفصلة في مواده، تُعتبر خارج دائرة التعارض، ويجب الحرص على تحقيقها في توافق وانسجام تامين، وهي: التضامن الاجتماعي، والأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، ومقومات العيش الكريم، والعدالة الاجتماعية.

ومن وجهة نظر العديد من مفكري علم الاجتماع القانوني[2] فإن القانون كان على مر التاريخ ولا زال يستهدف التغيرات التي تلحق بالمجتمعات، وذلك من اجل تحقيق عدة غايات مباشِرة التي تأخذ في نفس الوقت وصف القيم والمثل العليا الاجتماعية التي يتعين تحقيقها، ونذكر أهمها فيما يلي:

1- يُعتبر القانون أداة لتحقيق الأمن وحماية النظام العام في المجتمع؛
2- يُعتبر القانون أداة لحماية الحرية الفردية وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد؛
3- يُعتبر القانون أداة لتحقيق المصلحة العامة والتضامن الاجتماعي؛
4- يُعتبر القانون أداة لتحقيق الخير العام وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
5- يُعتبر القانون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

1- نصت أخر فقرة من تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على أنه: "يُشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور".

2- Georges Gurivitch: "Sociology of law", law and society series, New York 2019, page: 67.

وإذا كانت العدالة الاجتماعية قيمة قانونية دستورية أساسية، فإن جانب هام من الفقه يعتبر تحقيقها في حد ذاته أهم وظيفة من وظائف القانون؛ لذلك سنخصها بدراسة مستقلة.